أولى سنوات الدراسة

الأطفال في التعليم الأساسي بين الواقع والقانون

أولى سنوات الدراسة

الأطفال في التعليم الأساسي بين الواقع والقانون

أولى سنوات الدراسة

الأطفال في التعليم الأساسي بين الواقع والقانون

الناشر

المفوضية المصرية
للحقوق والحريات

www.ec-rf.net
info@rights-freedoms.org

منشور برخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف
الترخيص بالمثل 4.0 دولي

قائمة المحتويات

1- مقدمـــة 5

2- المبادئ الحاكمة للحق في التعليم والإطار القانوني للتعليم الأساسي 6

3- مدى توافق التعليم الرسمي بمصر مع المبادئ الأساسية العالمية 8

3.1- مقاييس جودة التعليم ومركز مصر في التصنيف العالمي لجودة التعليم 8

3.2- كثافة المدارس الرسمية وأثرها على جودة التعليم 9

3.3- مخصصات التعليم بالموازنة العامة 10

4- واقــع التعليم الرسمي 12

5- هل يحصل جميع الأطفال على فرص متساوية في التعليم؟ 14

5.1- المدارس القومية 14

5.2- المدارس التجريبية 15

5.3- المدارس التابعة للكنائس (مدارس الراهبات) 16

5.4- المدارس الخاصة "عربي، لغات" 18

5.5- المدارس الدولية 19

5.6- معايير خاصة تحددها نظم التعليم الموازية للنظام الرسمي 19

6- هل يشكل الوضع الحالي نوع من أنواع التمييز؟ 23

7- خاتمة وتوصيـــات 25

مقدمـــة

"تعترف الدول الأطراف بحق الطفل في التعليم على أســـاس تكافؤ الفرص وجعل التعليم الابتدائي إلزاميا ومتاحا مجانا للجميع"، هذه هي المادة 28 من اتفاقية حقوق الطفل[1] التي تأتي على رأس الاتفاقيات الدولية فيما يخص حقوق الأطفال في الحماية والصـــحة والتعليم والتي صدقت عليها مصر عام 1990 وصار لها قوة القانون.

لكن إلى أي مدى وصـــلت مصـــر بعد عقدين وأكثر من هذا الالتزام؟ وهل التعليم الرســـمي الحالي مرتفع الكثافة منخفض الجودة والأكثر شـــمولية لكافة الأطفال وفق تقارير محلية ومؤشـــرات دولية، يحقق تكافؤ الفرص والإتاحة؟ خاصـــة في ظل توســـع كبير ومتزايد في المدارس الخاصـــة والتعليم الدولي؟ وكيف يقرر أولياء الأمور مصـــير أطفالهم عند بلوغ تلك المرحلة؟

هذا البحث يلقي الضوء على المبادئ والضوابط القانونية التي ينبغي وضعها في الاعتبار عند وضـع سـياسـات التعليم، ومدى التزام الجهات التشـريعية والتنفيذية والرقابية بها، وأثر ذلك على الأطفال في مسـتقبلهم العلمي والنفسـي وعلى أسـرهم وخاصـة في المراحل الأولى للتقدم إلى منظومة التعليم.

يعتمد البحث على فهم وتحليل الإطار القانوني الحاكم لنظام التعليم الأســـاســـي وقواعد القبول، وهي القواعد القانونية الحاكمة كالاتفاقيات الدولية المصـدق عليها، ومواد الدسـتور المصري المتعلقة وكذلك التشريع الوطني واللوائح التنفيذية والقرارات الوزارية.

ولجمع معلومات موثقة عن موضوع البحث، اعتمدنا على:

- القرارات الرئاسـية والوزارية المنشـورة في الجريدة الرسـمية، والمتعلقة بتنظيم التحاق وقبول الأطفال بالتعليم الأساسي.
- البيانات المتاحة عن التعليم الأساسي في مصر والتي يصدرها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصـاء، والبيانات المالية الصـادرة عن وزارة المالية والموازنة المالية الأخيرة الصادرة عن مجلس النواب.
- شـــهادات أســـر خاضـــوا تجربة إلحاق أطفالهم بالتعليم وما تعرضـــوا له من عوائق وصـعوبات، حيث اسـتخدم اسـتبيان لعدد 18 أسـرة ممن مروا بتلك التجربة خلال عام

[1] https://www.ohchr.org/ar/professionalinterest/pages/crc.aspx

2022، وطرح الاستبيان أسئلة عن معايير اختيار الوالدين للمدرسة، وطرق التقديم والشروط والرسوم، ومدى ملائمة المدرسة للطفل وللوالدين والصعوبات التي واجهتهم.

1- المبادئ الحاكمة للحق في التعليم والإطار القانوني للتعليم الأساسي

الحق في التعليم حق أساسي وأصيل في القانون الدولي والمواثيق الدولية بدءً من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مرورا بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسنة 1966 وكذا في الدستور المصري وفي التشريعات القانونية المطبقة في مصر وتكفل الدولة مجانيته وتلتزم بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للتعليم، ويقع على الحكومة عبء الالتزام التام بضمان حصول كل طفل من أفراد المجتمع بقدر متساوي على فرصة الالتحاق بالتعليم الأساسي، وتهيئة البيئة والموارد المناسبين لذلك، بما في ذلك مثلا توفير العدد الكافي من المقاعد الدراسية.

وقد أكد هذا الحق الاتفاقيات الدولية التي وقعت وصدقت عليها مصر كاتفاقية حقوق الطفل كما ذكر سابقا، كذلك الاتفاقية الخاصة بمكافحة التمييز في مجال التعليم، وهي معاهدة متعددة الأطراف اعتمدتها اليونسكو في 14 ديسمبر 1960 في باريس تهدف إلى مكافحة التمييز في مجال التعليم، ونصت في المادة (4) على أن تتعهد الدول الأطراف في هذه الاتفاقية بدعم تكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة في أمور التعليم.[2]

وهناك سمات تم الاتفاق عليها عالميا ليكون التعليم حقا فعليا وليس شكليا، فيتم تقييم التشريعات الوطنية لكل دولة حسب مدى توافقها مع هذه السمات. هذه السمات حددها المقرر الخاص المعنى بالحق فى التعليم بالأمم المتحدة كما اعتمدتها اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى تعليقها العام رقم 13 بشأن الحق فى التعليم (الفقرة 6)،[3] وهي:

التوافر: أن يكون التعليم مجانيا وأن توجد بنية تحتية كافية والاعتماد على معلمين مؤهلين ولديهم القدرة على دعم تقديم الخدمات التعليمية.

[2] http://portal.unesco.org/en/ev.php-URL_ID=12949&URL_DO=DO_TOPIC&URL_SECTION=201.html

[3] https://www.right-to-education.org/ar/page-0

إمكانية الالتحاق: ذلك بأن يكون النظام التعليمي غير متحيز ومتاح للجميع، وأن تتخذ خطوات إيجابية لتضمين أكثر الفئات تهميشا.

إمكانية القبول: أن يكون محتوى التعليم وثيق الصلة بالموضوع وغير متحيز ومناسب ثقافيا وبجودة عالية، وأن يكون للمعلمين والطلاب مدارس آمنة.

قابلية التكيف: تعنى أن يتطور التعليم مع احتياجات المجتمع المتغيرة وأن يتصدى لعدم المساواة، مثل التمييز بين الجنسين، وأن يتكيف التعليم ليناسب احتياجات وسياقات محددة محليا.

وحتى تتمكن وزارة التربية والتعليم من القيام بهذه المهمة المنوطة بها، فإن الدولة تخصص نسبة مالية من الموازنة السنوية موجهة للإنفاق على الخدمات والمنظومة التعليمية، ولتأكيد هذا الالتزام الحكومي فقد تم النص عليه بوضوح في القانون الأساسي للدولة في المادة 19 من الدستور المصري حيث نصت على:

"التعليم حق لكل مواطن..... وتلتزم الدولة بمجانية التعليم وتلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق من الدخل القومي للتعليم لا تقل عن نسبة 4 في المائة من الناتج القومي الإجمالي وتتصاعد تدريجيا حتى تتفق مع المعدلات العالمية...."

لكن إلى أي مدى تلتزم الدولة بالإنفاق الكافي لتحقيق هذه المبادئ؟ عند النظر إلى تلك السمات ومدى الالتزام بها في النظام التعليمي المصري نرى أن الحكومات المصرية المتعاقبة اهتمت بعملية إتاحة المدارس أمام جميع الأطفال.

غير أنه وفي ظل الزيادة السكانية المطردة والتوسع الجغرافي المتزايد فإن إتاحة التعليم مع الإبقاء على الميزانيات الضئيلة بشكل مستمر أدى تدريجيا إلى عدم توافر بنية تحتية ملائمة أو معلمين مؤهلين أو أنظمة تربوية فكرية ونفسية وبدنية صالحة. أدى ذلك إلى تردي أوضاع المدارس العامة رغم توافرها وإمكانية قبول كل الأطفال بها، فكيف إذن يؤثر نقص المخصصات المالية على الجودة. وتسببت هذه المشكلة في انتشار المدارس الخاصة كحل بديل يلجأ إليه القادرون ماديا والأسر التي تبحث عن تعليم مناسب للأبناء بسبب اخلال الحكومات المتعاقبة للمبادئ الأساسية للتعليم الواردة بالنصوص والقوانين الدولية والوطنية.

2- مدى توافق التعليم الرسـمي بمصـر مع المبادئ الأساسية العالمية

ليتضـح إلى أي مدى نجحت مصـر في الوصـول لتحقيق الحد الأدنى من معايير جودة التعليم وفق المبادئ الأسـاسـية والقواعد الدولية التي تعهدت بها والتي ضـمنتها بدسـتورها وقوانينها، فينبغي النظر إلى عدة مؤشـرات مثل تصـنيف مصـر عالميا فيما يتعلق بجودة التعليم، ومقارنة ذلك بالبيانات الرسـمية عن عدد المدارس والمعلمين وكثافة الدارسـين، وبيانات الموازنة العامة وما يخصـص للتعليم، فإذا كانت مصـر قد التزمت بالتوافر وإمكانية الالتحاق وسـعت لإنشـاء المدارس بجميع أنحاء الجمهورية وكذلك التزمت بقبول جميع الأطفال، إلا أن ذلك لم يكن كافيا لتحقيق المسـتوى الجيد لأسـباب تتعلق بعدم كفاية المدارس وهوما توضـحه كثافة الفصـول الحكومية وأيضـا بسـبب المخصـصـات المالية غير الكافية.

3.1- مقاييس جودة التعليم ومركز مصـر في التصـنيف العالمي لجودة التعليم

تعتمد التقييمات الدولية التى تحدد موقع الدولة فى مؤشـر جودة التعليم بشـكل كبير على تكامل جهود جهات الدولة المعنية بالأمر والتعاون بين الوزارات المختلفة والأجهزة المختصـة لإنجاز أي تقدم، لذلك فإن عدم توافر البيانات المطلوبة وتحديثها، أو الإحجام عن تقديمها بشكل دوري ومحدث، هو أمر يجعل المنظمات المعنية تضطر إلى الاستناد لما هو متوفر من بيانات وغالبيتها قديمة أو غير متكاملة مما يعنى ضـمنياً عدم الدقة فى التقييم مما يعنى مستويات تقييم متدنية، كما يتسبب هذا النقص في البيانات في إعاقة أي خطط للإصلاح.

على سـبيل المثال، يحرص مؤشـر جودة التعليم الصـادر عن المنتدى الاقتصـادي العالمى فى دافوس على إصـدار ترتيب عالمي للدول سـنويا حسـب تطور جودة التعليم لديها، ويعتمد التقرير على 12 معيارا تشـمل كل ما هو متعلق بالتعليم سواء بطريقة مباشـرة أو غير مباشـرة مثل: المؤسـسـات والابتكار، بيئة الاقتصـاد الكلى، حالة التعليم الأسـاسـى، حالة التعليم الجامعى، التدريب، الصـحة، كفاءة أسـواق السـلع، وكفاءة سـوق العمل، تطوير سـوق المال، الجاهزية التكنولوجية، حجم السوق وتطوير الأعمال والابتكار.[4]

[4] مؤشرات تطور جودة التعليم من التعليم الأساسي إلى التعليم الجامعي - د. إيهاب ابراهيم السيد محمد - 05/02/2021

ووفقا لأخر تقرير عن التنافسية العالمية والصادر في عام 2019 عن المنتدى الاقتصادي العالمي، أتت مصر من بين 141 دولة شملتهم الإحصائيات في المركز 123 من حيث التفكير النقدي في التدريس، وفي المرتبة 89 من حيث نسبة التلاميذ إلى المعلمين في التعليم الابتدائي، أما عن مهارات القوى العاملة المستقبلية بعد تخرجها فقد حلت مصر في المركز 99 عالميا.[5]

أما في تقرير 2022، وجدنا أن مصر تراجعت في "مؤشر المعرفة العالمي"[6] وأصبحت تحتل المركز 95 من بين 132 دولة، وفقًا للمؤشرات التي تعتمد عليها المؤسسات بنسبة 40.49. ويصدر مؤشر "المعرفة العالمي" عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤسسة بن راشد آل مكتوم، ومنهجيته في التصنيف هي قياس مدى التطور في 7 مؤشرات قطاعية فرعية وهي: التعليم قبل الجامعي، والتعليم التقني والتدريب المهني، والتعليم العالي، والبحث والتطوير والابتكار، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والاقتصاد، والتمكين.

3.2- كثافة المدارس الرسمية وأثرها على جودة التعليم

لتحقيق تعليم جيد ومجانى لكل الأطفال لابد إذن من توفير مكان لائق للتعليم لكل مولود دون تمييز، وبالنظر إلى بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري[7] عن العام 2019-2020 فإن عدد المدارس وعدد الأطفال بلغ كالتالي:

المدارس والفصول والتلاميذ في التعليم ما قبل الابتدائي:

عدد المدارس: 12493 - عدد الفصول: 40046 - عدد الأطفال 1458909 تلاميذ

في القطاع الحكومي 9944 مدرسة تضم 1099305 تلاميذ

بينما في التعليم الخاص 2549 مدرسة تضم 359604 تلاميذ وتشكل نسبة 20.4% من المدارس ما قبل الابتدائي في مصر

وبلغت كثافة الفصول 36.4 تلميذا في مرحلة ما قبل الابتدائي.

المدارس والفصول والتلاميذ في التعليم الابتدائي:

- عدد المدارس: 19059 - عدد الفصول: 25339 - عدد التلاميذ: 12820294
- في القطاع الحكومي 16737 مدرسة تضم 11556120 تلميذا.

---

https://www.new-educ.com/%D9%85%D8%A4%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%AA%D8%B7%D9%88%D8%B1-%D8%AC%D9%88%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85

[5] http://www3.weforum.org/docs/WEF_TheGlobalCompetitivenessReport2019.pdf

[6] https://www.knowledge4all.com/ar/ranking

[7] https://www.capmas.gov.eg/Pages/Publications.aspx?page_id=5104&Year=23597

- في التعليم الخاص 2322 مدرسة تضم 1264174 تلميذا وتشكل نسبة 12.2% من المدارس الابتدائية في مصر
- وبلغت كثافة الفصول في المرحلة الابتدائية 50.6 تلميذ.

وطبقا لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، عن متوسط كثافة الفصول في المدارس الحكومية والخاصة خلال العام الدراسي 2021/2022، كثافة فصول تلاميذ رياض الاطفال تبلغ 31.19 في المدارس الحكومية، و26.32 في المدارس الخاصة، وتبلغ كثافة الفصول في المدارس الابتدائية 54.98 في المدارس الحكومية، و31.32 في المدارس الخاصة.[8]

هكذا فإن معدل النمو السنوي لأعداد المدارس والفصول لا يتناسب مع ما يزيد عن 14 مليون تلميذ مما يفسر تلك الكثافة المرتفعة للفصول والتي تتميز بها المدارس الحكومية، نفس الأمر إذا نظرنا إلى تقدير نسبة المعلمين وهو عدد تلاميذ كل سنة على عدد المعلمين (دون النظر في تأهيلهم وتدريبهم أو مدى كفاءتهم) حيث أشار وزير التعليم السابق في 2022 إلى أن العجز الموروث في عدد المعلمين يتخطى الـ 250 ألف معلم وكل سنة يزداد عجز المعلمين. ولمواجهة هذا العجز في المعلمين وجه الرئيس عبد الفتاح السيسي في يناير 2022، بتعيين 150 ألف مدرس على مدى 5 سنوات، وذلك لتلبية احتياجات تطوير قطاع التعليم، واعتماد حافز إضافي جديد لتطوير المعلمين بقطاع التعليم، ليصل إلى حوالي 3.1 مليار جنيه.[9]

3.3- مخصصات التعليم بالموازنة العامة

وهنا يجب أن نطرح بشجاعة الأسئلة الهامة كمدى كفاية نسبة 4% من إجمالى الناتج القومى والمخصصة للتعليم وتناسبها مع الأعداد التصاعدية فى نسبة المواليد كل عام؟ وقبل هذا السؤال هل تلتزم الدولة بضخ هذه النسبة المقررة لصالح التعليم من الأساس؟

في ظل نقص البيانات الرسمية فوفق آخر بيانات متاحة والصادرة عن البنك الدولي عام 2020 فإن أحدث قيمة للإنفاق العام على التعليم في مصر هي 2.5% من إجمالي الناتج المحلي وذلك أقل من النسبة المقررة بالدستور.[10]

[8] https://www.elbalad.news/5109319
[9] https://www.almasryalyoum.com/news/details/2630746
[10] https://data.albankaldawli.org/indicator/SE.XPD.TOTL.GD.ZS

يؤكد البنك الدولى فى تقرير له فى سبتمبر 2022 تحت عنوان مصر- مراجعة الإنفاق العام على قطاعات التنمية البشرية- أن اتجاهات الإنفاق العام على مدى السنوات السابقة تشير إلى تدنى مخصصات القطاعات الاجتماعية مما أدى إلى ضعف الاستثمار فى رأس المال البشري. وتعد مستويات الإنفاق على الصحة والتعليم والبحث العلمى متدنية بحسب المعايير الدولية، كما أن القيمة الحقيقية لهذا الإنفاق أخذه فى النقصان على الرغم من تطلعات مصر كما هو وارد فى الدستور للوصول إلى مستويات كافية من الإنفاق على التنمية البشرية. وفى قطاع التعليم أدى النقص فى عدد المعلمين والفصول إلى تقويض جودة بيئة التعلم فى مراحل التعليم قبل الجامعى، فى حين أن زيادة معدلات الالتحاق بالتعليم العالى لم يخصص لها فى المقابل الموارد المالية لتعزيز استمرارية الجامعات الحكومية ودعم أنشطة البحث.[11]

ما تقوم به الحكومة من ادعاء بأن الزيادة فى الموازنة بمبالغ تقدر بعدد من المليارات يعتبر وفاء للنسبة المستحقة دستوريا هو أمر غير حقيقى، فعلى الرغم من حدوث زيادة مطردة كل عام فى المخصصات بالمليار جنيه، فإنها لا ترقى إلى مستوى الزيادة المطردة فى الناتج المحلى الإجمالى الأمر الذى دعا منظمات حقوقية للإعلان بأن الحكومة تجاهلت للعام السادس على التوالى التزامها بالحد الأدنى الدستوري للإنفاق على التعليم، كما يظهر من موازنة العام المالى الجديد التى أقرها البرلمان فى 14 يونيو ليصدر بها قانونًا ملزمًا تعمل به الحكومة منذ 1 يوليو 2021. [12]

فبحسب بيان للمبادرة المصرية للحقوق الشخصية فلم تصل نسبة الإنفاق على التعليم المدرسى والجامعى إلى نصف المعدل المقرر فى الدستور كحد أدنى، حيث بلغت نحو 2.24% من الناتج المحلى بحسب الأرقام المتوقعة فى العام المالى الجديد 2022/2021، فى مقابل النسبة المقررة دستوريا وهى 6% كحد أدنى يشمل 4% للتعليم قبل الجامعى و2% للتعليم الجامعي.

---

[11] https://www.albankaldawli.org/ar/country/egypt/publication/egypt-public-expenditure-review-for-human-development-sectors

[12] الحكومة تتجاهل الدستور في الموازنة للعام السادس، والقضاء الإداري يستأنف السبت دعوى الإنفاق على التعليم/ المبادرة المصرية للحقوق الشخصية/ 24-06-2021
https://eipr.org/press/2021/06/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%AA%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D9%87%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B2%D9%86%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A7%D8%AF%D8%B3-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B6%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D9%8A-%D9%8A%D8%B3%D8%AA%D8%A3%D9%86%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A8%D8%AA-%D8%AF%D8%B9%D9%88%D9%89

3- واقــع التعليم الرسمي

المدرسة الحكومية هي النظام الرسمي والأساسي للتعليم، وتدرس المناهج الوزارية باللغة العربية ولا توجد بها مواد إضافية ويتم التسجيل بها حسب قرب السكن إلى المدرسة، متوسط مصروفاتها وفق قرار وزير التربية والتعليم الدكتور رضا حجازي بشأن المصروفات الدراسية للعام 2022-2023 والفئات المعفاة هو 305 جنيهات للصفوف من رياض الأطفال حتى الخامس الابتدائي.[13]

ويحكم ضوابط القبول وشروط وقواعد العمل بالمدارس وتحديد اختصاصات كل مسئول في نطاق المحافظات ما يسمى بقانون التعليم، وهو القانون رقم 139 الصادر في 1981،[14] وتأتى المادة 15 بتفاصيل وضوابط محددة للقبول وتنص على أن: "التعليم الأساسي حق لجميع الأطفال المصريين الذين يبلغون السادسة من عمرهم، تلتزم الدولة بتوفيره لهم ويلتزم الآباء أو أولياء الأمور بتنفيذه وذلك على مدى تسع سنوات دراسية، ويتولى المحافظون كل في دائرة اختصاصه إصدار القرارات اللازمة لتنظيم وتنفيذ الإلزام بالنسبة للآباء أو أولياء الأمور على مستوى المحافظة، كما يصدرون القرارات اللازمة لتوزيع الأطفال الملزمين على مدارس التعليم الأساسي في المحافظة، ويجوز في حالة وجود أماكن، النزول بالسن إلى خمس سنوات ونصف وذلك مع عدم الإخلال بالكثافة المقررة للفصل".

يتضح من نص المادة أن القانون يعكس بوضوح التزام الدولة الدستوري بضمان التعليم الأساسي لكل طفل بلغ السادسة ويحدد القانون معيار القبول ببلوغ الطفل سن السادسة في أول أكتوبر من كل عام، ويبدأ قبول الالتحاق من السن الأكبر حتى الأصغر وحتى اكتمال الأعداد، كما قد حددت المادة 3 من ذات القانون عند الالتحاق مراعاة الكثافة المقررة للفصل وهى (45 تلميذا)، أيضا حدد القرار الوزاري رقم 154 لسنة 1989 بشأن قواعد الالتحاق بمدارس وزارة التربية والتعليم[15] (فصول رياض الأطفال) سن القبول باعتبار أن شهر أكتوبر هو تاريخ حساب سن الطفل المتقدم، وأن الأطفال ما بين الرابعة والسادسة يلتحقون بفصول رياض الأطفال ويكون القبول تنازلياً من أعلى سن للمتقدمين هبوطًا إلى الحد الأدنى، وألا يقبل أطفال تقل أعمارهم عن أربع سنوات.

---

[13] https://almalnews.com/%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%b9%d9%84%d9%8a%d9%85-%d9%82%d8%b1%d8%a7%d8%b1-%d9%88%d8%b2%d8%a7%d8%b1%d9%8a-%d9%8a%d8%ad%d8%af%d8%af-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%b5%d8%b1%d9%88%d9%81%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d8%af/

[14] https://manshurat.org/node/63716

[15] https://alazhralshreef.blogspot.com/2018/11/154-1989.html

لكن تعاني معظم المدارس الحكومية من سوء حال الأبنية من حيث التصميم والتجهيزات، أحيانا تكون غير آمنة وخالية من احتياطات السلامة وكذلك التجهيزات اللائقة كالحمامات النظيفة الصحية وكذلك تقلص مساحات الملاعب الرياضية ومساحات الأنشطة، كما أن كثافة الفصول في المدارس الحكومية والتكدس الشديد بالفصول الذي يزيد عن 45 طفلا بالفصل الواحد يجعل العملية التعليمية مرهقة لكل الأطراف، لا سيما مع عدم مراعاة أوضاع المدرسين والمعلمين التي تؤثر على أداء وظيفتهم كالتدريب والتأهيل والدخل المادي الكافي.

أيضا تضاؤل مساحات التعليم الصناعي والتنمية الحرفية والفنون والنشاط المسرحي وأنشطة القراءة والمكتبات والبحث، كما وضح العديد من الأهالي أن المدارس الحكومية تعتمد على مناهج مرهقة وطرق تدريس مملة تفتقد إلى التطور واستخدام الأدوات الحديثة بالإضافة إلى التخبط في عملية التقييم التي تهدر الإبداع.

ومن خلال سؤال أولياء الأمور عند اعداد التقرير ذكر الكثيرون منهم غياب الدور النفسي والاجتماعي للمدارس الحكومية، وانتشار العقاب البدني والإساءة اللفظية، وكذلك انتشار العنف والتنمر بين الأطفال، مما دعا المنظمات الدولية المعنية إلى المساهمة في تحسين أوضاع الأطفال بالمدارس الرسمية من حيث الحماية، كشراكة منظمة الأمم المتحدة للطفولة يونيسيف مع وزارة التربية والتعليم لتنفيذ مشروع منع العنف ضد الأطفال بالمدارس عن طريق إنشاء وحدة حماية داخل كل مدرسة وتدريب المدرسين والأخصائيين على دليل للحماية، غير أن هذه الشراكة لا تتميز بالاستدامة حيث تنتهى الجهود بتوقف التمويل كما أنها لابد أن تكون جهود نابعة من استراتيجية عامة ولها مواردها الدائمة بالميزانية.

"المدارس الرسمية تضمن مكانا لكل طفل في كل الأحوال ولا مشكلة في الالتحاق لكننا نرغب في فرص أفضل"

هكذا تقول (هـ م) عن مبرراتها هي والكثير من الأسر لتلافى إلحاق أبنائهم بالمدارس الحكومية، وتضيف: "لست في غنى عن طفلتي لأتركها بمدرسة حكومية تتعرض فيها للإساءات اللفظية والبدنية وتنمر نظرائها"، وتشير هذه الأم إلى مشكلة انتشار العنف والتنمر والإساءات بتلك المدارس، ويعزز ذلك الشعور ما ينتشر من وقائع بين كل فترة يكون ضحيتها طلاب في الغالب وتصل أحيانا للوفاة.

كما تحكى (هـ ح) عن تجربتها:

"لم يكن أمامنا سوى المدارس التجريبية، فرسومها ليست مرتفعة، لكن المدارس الخاصة والمدارس الدولية تهدف إلى الربح وتستهدف طبقة معينة لذلك لا تتشدد فى شروط السن كمعيار للقبول لحاجتها إلى متقدمين بهدف الربح التجاري".

4- هل يحصل جميع الأطفال على فرص متساوية في التعليم؟

المدارس الحكومية إذن وإن كانت مجانية ومتاحة أمام الجميع بشكل عام هي مكان غير محبب وغير جاذب للطفل كما ينبغي أن تكون، وهو ما يبرر إحجام الأسر القادرة ماديا عن الاعتماد على منظومة التعليم الرسمية الحكومية واللجوء للأنظمة الموازية، مما يضطرها طالما رغبت في توفير مستوى تعليمي أفضل لطفلها إلى البحث عن فرصة بأفضل وبأقل رسوم ممكنة وفى أقرب موقع للسكن إن أمكن ذلك، خاصة القبول بمرحلة رياض الأطفال لما لأهميته لحجز مكان بالتعليم الابتدائي بنفس المدرسة.

لذلك أصبح تحديد مدرسة بعينها لإلحاق الطفل بها هو اختيار شديد الأهمية للطفل والأسرة، بما يتضمنه من الخوض في معاناة الاختيار والمفاضلة بين أنواع المدارس الأخرى وقواعد القبول بها والتقديم وتفاصيل أخرى معقدة.

لكن ما الخيارات الأخرى المتاحة أمام الوالدين؟ وكيف يتم تنفيذ الخطوات في ظل وجود قواعد ومعايير مختلفة لكل نظام؟ بشكل آخر ما هو النظام الذي يطبق على الطلاب الجدد الذين سيلتحقون بصفوف رياض الأطفال 1 "كي جي 1" ورياض الأطفال 2 "كي جي 2" وأولى ابتدائي في سبتمبر من كل عام، وهي أولى صفوف الالتحاق بالتعليم؟

5.1- المدارس القومية

من البدائل المتاحة أمام البعض أن يتقدموا بأوراق أطفالهم إلى المدارس القومية "عربي، لغات"، وهى خاضعة ماليا وإداريا لوزارة التربية والتعليم لكنها تدار من خلال الجمعيات التعاونية التعليمية ومجلس إدارة منتخب، تحت إشراف وزارة التربية والتعليم والجمعية العامة للمعاهد القومية وذلك بموجب القانون رقم 1 لسنة 1990 بشأن الجمعيات التعاونية

التعليمية،[16] والقرار الوزاري رقم 306 لسنة 1993 بشأن التعليم الخاص،[17] ويبدأ التقديم بها فى يونيو كل عام وبحسب السن الأكبر من 6 سنوات نزولا للأصغر وعند اكتمال العدد يغلق باب القبول، لذلك قد تترك الأسر أطفالها تتقدم بالسن للتقديم بتلك المدارس، ولكن ذلك غير مضمون، وفى تلك الحالة قد يصبح عمر الطفل أكبر من القبول بأنواع أخرى من المدارس، ولا يكون متاحا أمام الطفل في تلك الحالة إلا المدارس الحكومية.

5.2- المدارس التجريبية

أنشئت المدارس الرسمية / التجريبية "عربى، لغات"، بناء على قرار وزير التعليم والثقافة والبحث العلمى رقم 2 لسنة 1979 بشأن إنشاء مدارس لغات تجريبية وإصدار لائحتها الداخلية، وبموجب القرار الوزاري رقم 94 لسنة 1985 بشأن المدارس التجريبية،[18] وتهدف المدارس التجريبية الرسمية للغات، بالإضافة إلى تحقيق أهداف التعليم قبل الجامعي، إلى التوسع في دراسة لغات أجنبية بجانب المناهج الرسمية المقررة.

وهى مدارس تدرس المناهج الرسمية بمستوى أفضل بالإضافة إلى لغة إنجليزية وفرنسية إضافية ويقع عدد منها بمقر كل إدارة تعليمية، وفق شهادات بعض الحالات في عام 2022 فهذه المدارس تتراوح رسومها من 1000 إلى 1500 جنية في السنة للتجريبية العادية والضعف بالنسبة للمدارس التجريبية المتميزة والتي تتميز بانخفاض الكثافة بالفصول عن التجريبية العادية ولا يشترط للتقدم لها السكن فى دائرة المدرسة، وينص هذا القانون على أن تبدأ الدراسة بالحضانة لمدة سنتين، تليها مرحلة التعليم الأساسي، ولا يجوز أن يزيد عدد تلاميذ الفصل في الحضانة ومختلف المراحل على 36 تلميذاً.

وتتميز المدارس التجريبية بأفضلية نسبية عن المدارس الحكومية العادية من حيث المناهج والتي تدرس بلغات أجنبية، كما تكون عادة من المدارس ذات الموقع الجيد والمساحة الكافية للأنشطة نوعا ما، لكنها قليلة العدد لذلك تكتفي بقبول عدد محدد من الأطفال كل عام.

جدير بالذكر أن عدد المدارس التجريبية بالمحافظات وفق بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لعام 2022 قد بلغ 3099 مدرسة تضم 1215479 تلميذا[19]، ومن مميزات

[16] https://manshurat.org/node/413
[17] https://manshurat.org/node/2192
[18] https://manshurat.org/node/12497
[19] https://akhbarelyom.com/news/newdetails/3767625/1/-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2%D9%8A-%D9%84%D9%84%D8%A5%D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%A1--3099-%D8%A5%D8%AC%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A-%D8%B9%D8%AF%D8%AF-%D9%85%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%B3-

المدارس التجريبية[20] انخفاض قيمة المصـــروفات الدراســـية مقارنة بالمدارس الخاصـــة، مما يجعلها مناسـبة للأسـر صـاحبة الدخل المتوسـط، كما أنها تعد أفضـل من المدارس الحكومية من حيث المناهج وتعليم الأطفال للغات الإنجليزية والفرنسية بعمر مبكر واسـتخدام أسـاليب تعليمية حديثة نسبيا، كما تحرص على تقليل عدد الطلاب داخل الفصول الدراسية، كما تقدم الفرص الترفيهية للطفل حتى تمكنه من اســتغلال الطاقة، وتتميز أيضــا بقبول الأطفال في سن مبكر.

لكن المدارس التجريبية، كما اتضـح من شـهادات الآباء والأمهات الذين شـملهم الاسـتبيان، ليست بالبديل الكافي، حيث تشهد إقبالا كبيرا بينما تعاني من ندرة الكفاءات، واقتصارها على بعض المدن والمناطق المحددة، ويرجع ســبب الإقبال إلى أنها تقدم خدمات تعليمية جيدة مقابل نفقات معتدلة تناسـب كافة المسـتويات، ولكن قد تشـكل نفقات هذه المدارس عبئا على بعض الأسر محدودة الدخل وذلك بعكس المدارس الحكومية التي تقدم خدماتها بصورة مجانية تمامًا.

يضـاف لذلك عدم حرص إدارة المدارس التجريبية على تعيين مدرسـين متمكنين مما أضـعف عملية التعليم داخل بعض المدارس وزاد من حاجة الطلاب للدروس الخصـوصـية التى تزيد من العبء المادي على أولياء الأمور. أمر آخر يؤخذ على هذه المدارس وهو عدم تواجد كافة المراحل فى مكان واحد، فعندما يجتاز الطفل المرحلة الابتدائية تبدأ حيرة ولى الأمر من جديد فى اختيار مدرسة جديدة مما يتسبب فى نفقات عالية لنقل الطفل للمرحلة الجديدة أو يواجه الطفل صعوبة التكيف عند التحويل للمدارس الحكومية، فإذا رغب ولى الأمر فى التخلص من نفقات المدارس التجريبية والتحويل لمدرســة حكومية فســوف يعانى الطفل لوقت طويل بسبب اختلاف أساليب التعلم.

5.3- المدارس التابعة للكنائس (مدارس الراهبات)

وهي أيضــا تحت الإشــراف المالي والفني لوزارة التربية والتعليم مع ملكيتها للكنائس التي تنتخب منها مشــرفا على تلك المدارس بكل محافظة يقوم بالإشــراف على النظام العام والتنســيق مع مديرية التربية والتعليم. وعددها صــغير نســبيا والإقبال شــديد للالتحاق بها لالتزامها بجودة تعليمية وسلوكية.

[20] https://www.elbalad.news/3286539

عن ذلك يقول (م س):

"فضلنا مدارس الراهبات لمعرفتنا بوجود قواعد للتربية والسلوك وأنها ذات تاريخ من الانضباط، كما أن رسومها مناسبة نسبيا للطبقة المتوسطة، وتؤسس معرفة الاطفال باللغات كالفرنسية والإنجليزية والألمانية ولها سمعة جيدة في ذلك".

وهي تنقسم إلى مدارس فرنسية وإنجليزية وألمانية وإيطالية، وبرغم تميزها إلا أنها تفتقر إلى التواجد في الريف وتقتصر على مدن معينة، لذلك هناك صعوبة في الالتحاق بها للإقبال عليها واتخاذ معيار السن للقبول والاكتفاء بأعداد محددة، كما أنها تعد مرتفعة التكاليف بالنسبة للأسر محدودة الدخول.

ويضيف (م س):

"إلا أننا فوجئنا بأن مدارس الراهبات المتاحة بمدينة الإسكندرية حيث نقيم، بقسميها الإنجليزي والفرنسي، هي فقط 6 مدارس، ويتزاحم للتقديم بها أعداد كبيرة".

بينما الأم (م ص) تقول:

"مدارس الراهبات مدارس انتقائية وغير كافية وتتبع التنسيق بمعيار السن، ولكنها ستحاول إلحاق ابنتيها بإحداها، وإلا ستلجأ إلى المدارس الرسمية التجريبية رغم أنها غير كافية، وليست فى أفضل حال، لكنها تقول إنها خطوة لقبول الطفلتين بمدرسة فرنسية وربما تستطيع العام التالي تحويلهم إلى إحدى مدارس الراهبات بتوصية ما".

كما أن عملية التنسيق لا مفر منها، لانتقاء المقبولين من الأعداد الكبيرة المتقدمة إليها مما يعطى المدارس حرية وضع معايير للقبول، وأول هذه المعايير هو معيار السن حيث يتم القبول بحسب عمر الطفل في أول أكتوبر من عام التقديم نزولا للأصغر، وعند الاكتفاء بالعدد المطلوب يظل هناك أعداد كبيرة من الأطفال المتقدمة لم يصبهم الدور واكتفت المدرسة بالمقبولين قبل الوصول إلى الأعمار الأصغر.

عن ذلك تقول (ج أ) في شهادتها:

"لم يحدث أن استطعت حتى التقدم لسحب ملف بإحدى المدارس، فدائما يأتي موعد التقديم لمواليد الشهر الذي ولدت فيه طفلتي فيكون العدد المقبول قد اكتمل، مما جعلني أتوسل إلى مديرة إحدى المدارس وأواصل الإلحاح عليها بالرسائل بعد توصلي لرقم هاتفها، حتى وعدتني بالمساعدة في قبول ابنتي على أن أنتظر حتى قبل بدء الدراسة بأسبوع واحد

فقط، مما جعلني أخشى عدم تنفيذ وعدها بعد فوات الأوان وضياع العام الدراسي كله على ابنتي".

5.4- المدارس الخاصة "عربي، لغات"

وتتفرع إلى أنواع منها المدارس الخاصة عربي، وهي تحتوى على لغات إضافية كالإنجليزية والفرنسية وهناك المدارس الخاصة لغات (ناشيونال) والتي تدرس معظم المناهج باللغة الإنجليزية بالإضافة للغات إضافية كالفرنسية والإيطالية والألمانية وكثافة الفصل بها من 20 إلى 35 تلميذا، والمدارس الخاصة لغات (انترناشيونال) وتنقسم لنظامين، النظام الأمريكي والبريطاني وتقبل الأطفال من سن 3 سنوات فى مرحلة ما قبل الابتدائي.

وينظم هذه المدارس القرار الوزاري رقم 420 لسنة 2014 بشأن التعليم الخاص،[21] والصادر في 2014 والذى يعرف المدارس الخاصة ويحدد خطوات وشروط التصريح بإنشائها وضوابط عملها والغرض منها وخاصة ما ورد بالفصل الأول المتعلق بماهية المدرسة الخاصة وأغراضها وأهمها وفق المادة (2): المعاونة في مجال رياض الأطفال والتعليم الأساسي والثانوي، وألا يكون هدفها الرئيسي والأساسي هو تحقيق الربح المادي، التوسع في دراسة لغات أجنبية بجانب المناهج الرسمية المقررة، دراسة مناهج خاصة بجانب المناهج الرسمية، والتوسع في استخدام الأساليب والوسائل التكنولوجية الحديثة لتطوير العملية التعليمية والاهتمام بترسيخ القيم الروحية والتربوية والأخلاقية وتعميق الولاء للوطن والمواطنة.

ولكن على جانب آخر تشكل نفقات هذه المدارس عبئا على معظم الأسر متوسطة الدخل ومحدودة الدخل، كذلك عدم وجود رقابة على تحديد المصروفات التي تكون مرهقة في بعض الأحيان حتى على الأسر ذات الدخل المرتفع وفى المقابل فإنها تعتمد على كفاءات ضعيفة للتدريس.

[21] https://www.laywer.co/2021/05/08/%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85-%D8%B1%D9%82%D9%85-420-%D9%84%D8%B3%D9%86%D8%A9-2014/

5.5- المدارس الدوليـة

وينظمها القرار الوزاري رقم 422 لسـنة 2014 بشـأن المدارس الدولية والذي نصـت مادته الأولى على أن تعتبر مدرسـة دولية تطبق مناهج ذات طبيعة خاصـة كل منشـأة تعليمية غير حكومية تقوم بتدريس المناهج الأجنبية وفقا لاتفاقية تعاون مع الجهات المانحة بعد معادلتها بالمناهج المصرية وتمنح طلابها شـهادات متعارف عليها دوليا مع الالتزام بتدريس اللغة العربية والتربية الدينية وتاريخ وجغرافية مصـر ومواد الهوية القومية وفقا لمناهج الوزارة.

والأمر الواقع أن النوعين الأخيرين (المدارس الخاصـة والمدارس الدولية) هي مدارس تهدف إلى الربح المادي أولا، لذلك فهي تقبل المتقدمين ما داموا قادرين على سـداد رسـومها المكلفة مع إجراء بعض التقييم للأطفال وأسـرهم لقبولهم، حيث يزداد عدد المتقدمين لتلك المدارس بشـكل متزايد مما يؤسـس لنظام تعليم طبقي يتزايد في النمو ويسـتهدف طبقة محددة هي القادرة على سداد ما تعجز عنه الأسر الفقيرة أو المتوسطة.

5.6- معايير خاصة تحددها نظم التعليم الموازية للنظام الرسمي

في بداية شـهور الصـيف تبدأ الأسـر في متابعة معايير وضـوابط القبول والتي تبدأ من شـهر يونيو أحيانا، وفور الإعلان عن بدء تلقى الطلبات بالمدارس تبدأ محاولات الأسـر للملائمة مع معايير كل مدرسـة حتى الوصـول لقبول أطفالهم بأفضـل مدرسـة ممكنة وفق المتاح، وهذه المعايير هي ما يعرف بالتنسـيق وهي شـروط غير موحدة تهدر مبدأ الإتاحة للجميع، وفق شـهادات عديدة من أهالي الأطفال أفادت، بـ "تعرضـهم للظلم بسـبب تلك المعايير وعدم تماشيها مع مبدأ العمومية والمجانية وتكافؤ الفرص".

من المفترض أن تلتزم المدارس بالقرارات السـنوية التي تصـدرها مديريات التعليم بناء على توجيهات الوزارة بشـأن مدة تلقى الطلبات، ولكن معظم المدارس لا تلتزم بها، حيث يقتصـر أحيانا التقديم على يومين، مما يفوت الفرصـة على عدد كبير من التقديم وهو أمر راجع كما سبق وأشرنا إلى العرض والطلب، لذا تقرر المدرسة معايير للاكتفاء بالقبول وفقا لها، وأهم ما يساعدها على الاكتفاء هو استخدام معيار خاص بعمر الطفل في أول أكتوبر.

معايير التنسيق وإجراءات التقديم في المدارس

معايير الاختيار غالبا تكون حول السـن أولا فيكون الترشـح للمقابلة في الأسـاس حسـب السـن الأكبر نزولا إلى الأقل كما سـبق، وهناك معايير أخرى كمدى قرب سـكن الطفل، أيضـا وجود

أشـقاء للطفل بالمدرسـة عامل مؤثر، وأحيانا تشـترط بعض المدارس معرفة الأم والأب باللغة الفرنسية مثلا أو غيرها من اللغات التي يتم تدريسها بالمدرسة.

الجدير بالذكر أيضـا أن الأسـر كانت تلجأ للحصـول على حكم من محكمة القضـاء الإداري بإلزام جهة الإدارة ممثلة في مديرية التعليم بتصـعيد الطفل إذا بلغ السـن الإلزامية واسـتبعده التنسـيق فيما كان يعرف بقضـايا التصـعيد، ولكن تم منع قبول هذه الدعاوى وتنفيذ أحكامها منذ عدة سنوات، بالإضافة إلى أن معظم المدارس تمنع التحويل أو قبول تحويلات ودائما ما تعلن المدارس ذلك بوضوح على أبوابها.

بعض المدارس قد تقبل عند المفاضـلة بين الأطفال المتقدمين أن تقبل الطفل الذي يكون إحدى والديه أو كلاهما من خريجي المدرسـة، كما تفعل بعض مدارس الراهبات، هناك أيضـا من الأسـر من تحدثوا عن "آخرين لجأوا إلى تقديم وثائق ميلاد مزورة بحيث تتلاءم مع العمر المطلوب للتنسـيق"، وآخرون تحدثوا عن "تقديم رشـاوى مالية وأحيانا تكون متمثلة في طلب التبرع للمدرسة بمبلغ مالي"، إلا أننا لم نستطع التوثيق مع حالات كتلك التي يحكى عنها.

ولتقدم أوراق طفلك في مدرسـة غير حكومية قد تجد أحيانا معايير أخرى بخلاف التنسـيق حسـب عمر الطفل، كالجنسـية مثلا فبعض المدارس الخاصـة الأجنبية تسـتبعد المصـريين وتقتصـر على جنسـيات معينة، وإن كان هذا متاحا لهذا النوع من المدارس وفق القانون، لكن الأهم هو ما يتم تحديده من شـروط تتعلق بالمسـتوى الاجتماعي للأسـرة، والتي تسـتدعي وجود استفسارات من المدرسة باستمارة المقابلة عن موقع السكن وعمل الوالدين ودخلهم أحيانا.

هناك أيضـا شـرط هام هو مؤهل الوالدين حيث تفضـل بعض المدارس عدم قبول الأطفال الذين يحمل والديهم أو أحدهما شهادة تعليم متوسط أو أقل وتشترط وجود مؤهل جامعي. عن ذلك قالت (ج س): "عندما أنجبنا أول طفلة لنا منذ 7 سـنوات كان لي حلم أن ألحقها بمدرسة محددة أعرفها بالقاهرة، ولكن اصطدمنا بشرط مؤهل الوالدين الدراسي وكان زوجي يحمل شهادة المدارس الصناعية، وهو الأمر الذي تستبعده المدرسة من التقدم نهائيا ".

كما تشـترط بعض مدارس اللغات (باسـتثناء المدارس التجريبية) أن يكون الوالدان على دراية باللغات الأجنبية، وقد عبرت بعض الأمهات في شهاداتهن عن خشيتهن من أن تكون المقابلة الشخصية امتحانا لهن في اللغة وأنهن قد يكن سببا في فوات الفرص على أطفالهن.

في حال توافرت بالطفل وأسـرته المعايير المطلوبة وفق قواعد المدرسـة المختارة يدعى الطفل ووالداه إلى المقابلة الشـخصـية لحسـم أمر قبوله من عدمه، وهو ما يبدو أنه عملية

انتقاء لأفضل العناصر من وجهة نظر كل مدرسة، وتتراوح رسوم المقابلة (قيمة الاستمارة) من 50 جنيه الى 1000 جنيه مصري أحيانا أو ما يزيد وهي رسوم غير مستردة سواء تم قبول الطفل أو رفضه، وأحيانا يقوم الوالدان بإجراء أكثر من مقابلة لضمان الإمساك بفرصة في النهاية بما يحملهم ذلك من نفقات.

عن ذلك يقول (م س):

"خاضت طفلتي تجربة ثلاث مقابلات لقبولها بالمدرسة، وعند عدم استجابة ابنتي لأسئلة اللجنة، لشعورها بالرهبة، تدخلت لطلب فرصة أخرى، لإعداد ابنتي نفسيا لمواجهة غرباء لأول مرة يجرون معها محادثة في مكان غير مألوف لها، وهو أمر أربكها ولم تكن تستوعبه".

ويضيف:

"سددت بالطبع رسوم فتح ملف قبل إجراء المقابلة، وهى رسوم يتم دفعها سواء تم قبول الطفل أم لا، ومع التقدم لأكثر من مدرسة وأحيانا لكل المدارس لضمان حجز فرصة تكون هذه التكاليف مرهقة بلا عائد، لكن تم قبول ابنتي بأحد المدارس التي استهدفناها وبعد انتهاء المقابلة حددوا لي مهلة أسبوع لسداد الرسوم وإلا يتم استبعادها ويحل محلها طفلة أخرى من قوائم الانتظار، رغم أن دخلي أكثر من 7 آلاف جنيه إلا أن الرسوم تشكل عبئا لارتفاع تكاليف المعيشة، بالإضافة إلى الرسوم نتحمل مصروفات إضافية كمستلزمات تطلبها المدرسة بعد القبول وأدوات ورسوم الحافلة والزى المدرسي، كما تطلب بعض المدارس دفع مبلغ تحدده يسمى المشاركة، وهذا المبلغ غير مفهوم يوجه إلى أي اتجاه وبموجب أي قانون".

عدد المتقدمين المتزايد وإقبال أسر الأطفال على عدد محدود من المدارس بالمقارنة مع عدد الأطفال المتقدمين أول كل عام سببا يدفع البعض إلى أن يلجأ إلى وساطة شخص قد يكون حكوميا نافذا في وزارة التربية والتعليم أو المحافظة أو قد يكون أحيانا رتبة عسكرية، عن طريق تقديم طلب لتوقيع المسئول عليه باستثناء الطفل من شرط أو أكثر وغالبا ما يتعلق بالسن، وإذا لم يستطيع المتقدم الحصول على هذا التوقيع بنفسه فإنه يتوجه إلى جهات برلمانية كعضو الدائرة بالبرلمان لمساعدته في الحصول على تأشيرة المسئول على طلبه.

عدد كبير من تلك الطلبات التي تتلقاها المدارس تكون بلا طائل لمعرفة الجميع بها ومحاولة استخدامها حتى أصبحت غير مرجحة ولا يلتفت إليه بذريعة النسبة المتاحة والكثافة وعدم توافر أماكن.

(أ م) من الآباء الذين ســـعوا لتوقيع أكثر من طلب عســـى أن يقبل ابنه بأحد مدارس الراهبات الخاصة بعد استبعاده في تنسيق السن يقول:

"عند وجودي بمكتب نائب دائرتي بالبرلمان وجدت ملفا ضـــخما يمتلأ بطلبات لقبول أطفال بمدارس محددة ينتظر التوقيعات بشـــكل روتيني، عندها أدركت أن هذه الطلبات لن تكون مؤثرة وغير ملزمة للمدرسة".

المصروفات الدراسية والتكاليف

فور قبول الطفل يعلن الوالدان بموعد ســـداد الرســـوم، ويجب أن تكون قبل بدء الدراســـة بالنسبة للمدارس الحكومية وهناك استثناءات بناء على الحالة الاجتماعية للأسرة، ويفضل أن تكون فور القبول في المدارس الخاصـــة بأنواعها، وهناك مدارس ترفض ســـداد الرســـوم على دفعتين، وقد تحتاج الأسر لذلك في حالة ارتفاع المبلغ بشكل كبير عن قدرتها المالية ودخلها السنوي.

هناك أيضا مصروفات أخرى تظهر خلال العام ولا تقتصر التكاليف على الرسوم المدفوعة أول العام الدراسـي، كنفقات الزي المدرسـي وثمن الكتب الدراسـية ولوازمها، هذا بخلاف تكاليف الانتقال من وإلى المدرسة باستخدام وسائل النقل التابعة للمدرسة والتي تكلف كثيرا وخاصة كلما بعدت المسافة بين سكن الأسرة وموقع المدرسة، وأحيانا تتحمل الأسرة تكاليف ثانوية أخرى كالحفلات والمناسبات في خلال العام الدراسي.

ويبين ذلك بوضـوح أن مصـادر تمويل التعليم في مصـر تأتي من مصـدرين في الوقت الراهن، المصـــدر الأول هو الإنفاق الحكومي عبر المخصـــصـــات الفعلية بالميزانية العامة للدولة كما أشرنا في السابق، والمصدر الثاني هو الإنفاق الخاص، ومنه ما هو إنفاق رسمي وهو الإنفاق الاســـتثماري على مرافق التعليم المملوكة للقطاع الخاص وغير الرســـمي وهو كل النفقات التي تدفعها الأسرة المصرية لتعليم أبنائها وتشمل كل الأعباء المالية من رسوم وتكاليف في سبيل الوصول إلى فرص تعليمية أفضل لأبنائها.

ضعف مساعدة أو الإرشاد حكومي لأولياء الأمور

بمتابعة ما يحدث للأسر وسعيها في كل اتجاه كان لابد أن نعلم هل هناك إشراف حكومي ما على تلـك العمليـة التي تجرى لاســـتقبـال آلاف الأطفـال، وهـل يتم توجيـه الإرشـــادات أو المســـاعدة من جانب الجهات التعليمية الرســـمية إلى أســـر الأطفال، بناء على شـــهادة أحد الأمهات عن ذلك تقول (س ب):

"لا تتدخل الجهات الحكومية كوزارة التربية والتعليم أو مديريات التربية والتعليم للمساعدة أو تعطي أي توجيهات أو إرشادات أو حتى تفرض رقابة على تلك المدارس وشروطها وقواعدها".

يتابع زوجها (ش ح) الحديث عن تلك النقطة أيضا:

"أكثر ما أرهقني هو جهلي بعدد المدارس وأماكنها، وقمت بالبحث عن معلومات عن طريق الاتصال بآخرين في نفس الموقف، والتعرف على أسر خلال المقابلات لتبادل المعلومات عن مواعيد التقديم أو عن أسلوب المقابلة الشخصية مع الطفل والوالدين، ثم عرفت أن هناك مجموعات على وسائل التواصل خاص بأمهات الأطفال الذين أوشكوا على التقديم ويضم أعدادا ضخمة، فطلبت من زوجتي الانضمام إليه لمتابعة المستجدات".

بينما تقول (ن ف):

"كل مدرسة لها قواعد وشروط وضوابط مختلفة غير موحدة لذلك يجب التحري عن أسلوب كل مدرسة قبل التقدم لها".

الإشراف والرقابة الحكومية على المدارس الخاصة

الملاحظ أثناء عملية التقديم للمدارس الخاصة غياب إشراف أو رقابة من الجهات التعليمية الرسمية على هذه العملية، وعدم وجود سلطة لها في اتخاذ القرارات المتعلقة برفض أو قبول أطفال، أو متعلقة بتوحيد المعايير أو تعديل أو إزالة أحدها، حتى أن دورها يقتصر على اعتماد الكشوف التي ترسلها تلك المدارس إلى الإدارات التعليمية والتي تتضمن أسماء الأطفال الذين قبلتهم كل مدرسة وفق شروطها، أيضا فإن الإدارات التعليمية لا تفرض مبلغا محددا مقابل استمارة التقديم على جميع المدارس، فوفق الشهادات قامت الأسر بسداد مبالغ متفاوتة مقابل استمارة التقديم تراوحت من ثلاثمائة جنيه إلى ألف جنيه أو أكثر في بعض المدارس الخاصة والدولية.

5- هل يشكل الوضع الحالي نوع من أنواع التمييز؟

إذن أصبح اللجوء إلى المدارس الخاصة وظهور أنظمة موازية، لا يستطيع التعليم الرسمي منافستها سببا في إهدار مبدأ تكافؤ الفرص أمام الأطفال في الحصول على حد أدنى من التعليم الجيد، فالأصل أن المدرسة العامة فرصة يحظى بها كل الناس ويجب أن تتضمن الاهتمام بالمناهج الدراسية وحماية الأطفال وتوفير المعلمين المؤهلين وأيضا الاهتمام ببناء

الشخصية باستخدام الأنشطة بأنواعها والاهتمام بالمواهب كالكتابة والموسيقى والرياضة، لكن هذا ليس ما يحظى به تلاميذ المدارس الحكومية بالمقارنة بأقرانهم في المدارس الأخرى. لذلك فإنهم لا يحظون بنفس الفرصة في التعلم رغم عيشهم في نفس البلد.

تمييز قائم على مستوى دخل الأسر وإهدار لمبدأ المجانية

يبرر المسئولون عن التعليم في مصر وجود نظم موازية، بزعم أن وجود تلك الأنواع من المدارس يساعد على الاستفادة بتجربتها ومحاولة تعميمها لحين تحديث المنظومة الرسمية، وهو الأمر الذى لم يحدث حتى الآن ولا توجد نوايا متمثلة في الخطط والميزانيات تشير إلى ذلك بل على العكس يتم التوسع في التعليم الخاص مما يوحى بأن الدولة تكرس لهذا الأمر الواقع، وتتخلى عن المواطن وتتركه أمام الاختيار بحسب قدرته المالية، كما أن وجود هذه النظم مقبول وقد يكون مبررا في حالة أن يكون التعليم الرسمي منافسا أو على مستوى لا بأس به من الجودة.

بذلك يصبح التعليم الرسمي بكل صعوباته هو الفرصة الوحيدة المتاحة أمام الأسر قليلة الدخل، وتتسع الخيارات المتعلقة بجودة التعليم نسبيا كلما ارتفع دخل الأسرة، وهو ما يتنافى تماما مع قواعد المساواة وعدم التمييز ومبدأ مجانية التعليم الأساسي، وفي كل مرة تقول الحكومة ما باليد حيلة، كنا نتمنى تحسين أوضاعكم لكن لا نستطيع تقديم أفضل من ذلك.

تمييز قائم على المستوى الاجتماعي والثقافي بالمخالفة لمبدأ الإتاحة

ويمثل ذلك نوع من أنواع التمييز، وهو بكل وضوح حرمان طفل من فرصة وإتاحتها لآخر بسبب لا يد للطفل به وهو مستوى ما حصل عليه الأب أو حصلت عليه الأم من تعليم، نعرف الآن أن هناك فرصا غير متاحة للأطفال الذين ولدوا لآباء أو أمهات لم ينالوا حظا من التعليم أو حتى لم تسمح ظروفهم بالحصول على درجة جامعية كما تشترط بعض المدارس، كما يتم حرمان الأب أو الأم التي لا تتحدث لغة أجنبية من أن تتعلم طفلتها هذه اللغة.

الفجوة بين التعليم في الحضر والريف

وإذا كانت المدارس الرسمية من نصيب الغالبية من الأطفال المنتمين لأسر متواضعة الحال، فحتى من يسعون إلى مدارس أخرى ذات مستوى أفضل يتعرضون لأشكال من التمييز والعصف بالمبادئ العامة الحاكمة للتعليم في غياب أي تنظيم، فمعظم المدارس الخاصة أو المتميزة قليلة العدد وغير متواجدة في الأصل في معظم المناطق الريفية والنائية، وتقتصر فقط على القاهرة والإسكندرية وفي بعض المدن الأخرى القليلة.

6- خاتمة وتوصيـــات

التعليم حق لكل طفل وهو إلزامى تفرضــه الدولة وبالمجان وأن يكون هذا الحق على أســاس تكافؤ الفرص أمام جميع الأطفال، لكن تنفيذ هذه المبادئ فى أرض الواقع أصــبح غير ممكن فى ظل عدم وجود استراتيجية قومية على أسس سليمة، لاسيما مع الضعف الشديد فى الموارد المالية المخصصة للتعليم بميزانية الدولة، بينما تتعامل بسخاء أكبر نسيبا مع أوجه صرف أقل أهمية من تعليم النشء.

نعرف جميعا أنه دائما تكون الميزانية محدودة وأن الحكومة لا تستطيع تغيير الوضع بسهولة بسبب الأزمة الاقتصادية، ولكن أيضا نرى إرادة حكومية قوية لإنجاز مشروعات بعينها، لذا ونظرا للسرعة التى تنفذ بها مشروعات مكلفة وكبيرة كبناء العاصمة الإدارية الجديدة وغيرها، فنحن نفترض أن الحكومة لديها الإمكانيات والموارد الكافية، ولكن بغير أن تســتثمر فى التعليم والصــحة وتعتبرهما الأولوية الأولى، فكل الإنجازات الأخرى لن تحقق ســوى نتائج سطحية.

وعليه يوصي التقرير بالآتي:

1. ضرورة توافر الإرادة السياسية والشعبية لتحسين مستوى منظومة التعليم الحكومي، وتوفير الموارد المالية لذلك كأولوية أولى لا يســبقها أمر آخر، بتطبيق الحد الأدنى على الأقل والوارد بالدستور فيما يخص نسبة مخصصات التعليم السنوية بالموازنة ونسبتها من إجمالي الدخل القومي والعمل على زيادة هذه النســبة أيضــا، والإيمان بأن العملية التعليمية بطريقتها التقليدية المبنية على التلقين لا تؤدي إلى الابداع، وبأن اعانة الأســر الفقيرة في تعليم أبنائهم بالجودة المرجوة هو الطريق للتخلص من الســبب الرئيســي للتسرب من التعليم.

2. وضــع خطة اســتراتيجية للتعليم وفق أحدث النظم بالاســتعانة بالخبرات والكفاءات والاقتداء بالنماذج المماثلة التي أثبتت نجاحا بدول أخرى لها نفس الظروف نسبيا، تهدف إلى إزالة التفاوت في مجال التعليم وتوفير الخدمات التعليمية للفقراء والاطفال والعاملين وســكان الريف والمناطق العشــوائية والنائية، وضــمان حرية أولياء الأمور في اختيار التعليم المناسب لأطفالهم.

3. إنشـــاء مدارس بما يتناســـب مع زيادة الطلب على التعليم بناء على نســـبة الزيادة في المواليد والقيام بصـــيانتها وتحديثها بشـــكل دوري مما يقلل بالتالي من كثافة الفصـــول والتي تمنع التمكن من تطبيق الأساليب الحديثة الأكثر تطورا وجذبا وفعالية.

4. إعطاء المدارس الأولوية في تخصـــيص المســـاحات الكافية لإنشـــاء الملاعب والحدائق وأماكن الترفيه داخل المدارس مما يســـمح بعودة مزاولة الأنشـــطة الإبداعية والفنية والرياضية والمهارية لتنمية قدرات واستعدادات التلاميذ وإشباع ميولهم، هذه المساحات التي اختفت تماما لحساب الأبنية السكنية والتجارية في ظل استيلاء الحكومة على جميع المساحات لعمل استثمارات خاصة عديمة الفائدة، واقتصرت السعة وبراح المساحات على المدارس الخاصة مما أفقد المدارس جميع عوامل جذب التلاميذ.

5. الإشـــراف والرقابة الجادة على المدارس الموازية للمدارس الرســـمية لضـــمان التزامهم بقواعد عامة محددة بحيث يضـــمن هذا الإشـــراف أن المنظومة التعليمية في مرحلة التعليم الابتدائية/الحضـــانة تعطى فرصـــا متســـاوية لجميع الطلاب في الالتحاق وتلقي مستوي ذات جودة مرتفعة من التعليم.

6. زيادة المقابل المادي الذي يحصل عليه المعلم وتخصيص الموارد اللازمة والكافية لتحقيق التهيئة الملائمة لتمكين المعلم بما يتضمن خضوع جميع العاملين بالمؤسسات التعليمية للتأهيل والتدريب والاختبارات والتقييم الدوري تطبيق سياسات الحماية الدولية للأطفال بالمدارس وتخصيص الموارد اللازمة لذلك.